

تقرير المراجع المستقل

السادة مساهمي

شركة باعظيم التجارية

(شركة مساهمة مدرجة) - المملكة العربية السعودية - الرياض

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي:

تقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة باعظيم التجارية (شركة مساهمة مدرجة) "الشركة" والشركات التابعة لها "المجموعة" والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وقائمة الدخل والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من (١) إلى (٣٠) المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة. وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المعروفة للمجموعة تعرض بعذر من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وأدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما التزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساس لإبداء رأينا.

لفت انتباه:

نشير إلى الإيضاح رقم (٤) والخاص ببيانات المجموعة (الاستثمار بدولة قطر) والمسجل باسم أحد المساهمين الرئيسيين (رئيس مجلس الإدارة) منذ عام ٢٠٠٨م ويتم اعتماد ذلك في محاضر مجلس الإدارة ومحاضر الجمعية العامة.

أمور المراجعة الرئيسية:

إن أمور المراجعة الأساسية هي تلك الأمور التي كانت بحسب حكمنا المهني لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولائقتم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية وكيفية معالجته:

عنوان الخطر	أمر المراجعة الرئيسي	إجراءات المراجعة
تحقق الإيرادات	تعتبر الإيرادات عنصراً مهماً لإداء الشركة وربحياتها هذا وتنص معايير المراجعة على أهمية تقييم مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية عند إثبات تحقق الإيرادات والتي قد ينشأ عنها مخاطر متلازمة لها وذلك بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمنا مايلي: - اختبار تصميم إجراءات الرقابة وفعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها. - إجراءات تحليلية مفصلة للإيرادات. - فحصاً على أساس العينة لمراجعة الإيرادات. - إجراءات القطع للتأكد من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة.
	نظراً لأهمية مبلغ الإيرادات والمخاطر الكاملة لإثبات الإيرادات بأعلى من قيمتها الفعلية. فإن تحقق الإيرادات يعد أحد أمور المراجعة الهامة.	

* راجع إيضاح رقم (١٤/٢)، (١٥/٣) في القوائم المالية الموحدة للسياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات.

عنوان الخطر	أمر المراجعة الرئيسي	إجراءات المراجعة
المخزون	يعتبر المخزون من الأمور الهامة نظراً لطبيعة نشاط الشركة الذي يعتمد على المخزون بصورة أساسية في توليد الإيرادات وبالتالي نظراً لطبيعة المخزون المتمثلة في المواد الغذائية القابلة للتلف أو انتهاء صلاحيتها فإن المخزون يعد أحد الأمور الجوهرية نظراً لتأثيره على نتائج الأعمال	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمنا المالي: - اختبار تصميم إجراءات الرقابة وفعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بإثبات المخزون. - إجراءات تحليلية جوهرية مفصلة للمخزون. - اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للإسترداد أيهما أقل. وكذلك فحص سياسة الشركة لتحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح. - اختبار الحركة على المخزون في الفترة اللاحقة للقوائم المالية للتأكد من عدم الحاجة لتكوين مخصص مخزون بطيء الحركة أو تالف. - حضرنا الجرد السنوي لمخزون الشركة كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م للتحقق من الوجود الفعلي والحالة الجيدة لعينة من الأصناف تم اختيارها بشكل عشوائي.
* راجع إيضاح رقم (٦/٣) في القوائم المالية الموحدة للسياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون وكذلك إيضاح رقم (٩) الخاص بالإفصاحات ذات العلاقة		

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى وتشمل المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقديرنا عليها ، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا . ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا يبدئي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة ، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة :

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ .
 عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار بديل ملائم بخلاف ذلك .
 إن المكلفون بالحوكمة هم مجلس الإدارة وهم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة :

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا ، إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عندما يكون موجوداً . تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية ، بمفردها أو في مجموعها ، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً :

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية .
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إيداع رأي في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة .
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية وكذلك ، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية . وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتعين علينا تعديل رأينا . تستمد استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية .
- تقييم العرض العام ، وهيكل ومحتوي القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة التي تمثلها بطريقة تحقق عرض بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة . ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة . ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة ، من بين أمور أخرى ، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة للشركة والشركات التابعة لها "المجموعة".

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية ، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوافية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة ، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ، والتي تعد أمور المراجعة الرئيسية . ونوضح هذه الأمور في تقريرنا مالم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر ، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية ، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

السيد العيوطي وشركاه



 عبد الله أحمد بالمش
 محاسب قانوني
 ترخيص رقم (٣٤٥)

 الرياض في : ١٩ رجب ١٤٤٢ هـ
 الموافق : ٠٣ مارس ٢٠٢١ م